



فرصة لمطاردة كافة الحلول الممكنة

بيروت تنتظر دعماً إماراتياً لتخفيف أزماتها المالية الحريري يأمل ضخ أموال جديدة في مصرف لبنان المركزي

في وقت تتواصل فيه الخلافات تحاصر مناقشات مشروع موازنة 2020 وسبل إجراء إصلاحات اقتصادية. وتنهك الأسواق والمستثمرون والمحللون في تقدير حجم المخاوف التي تواجه الليرة اللبنانية وإمكانية تدهور قيمتها، في ظل استمرار شح الدولار واتساع الفجوة بين السعر الرسمي ويأتي ذلك بعد أن قلصت المصارف في الأسابيع الأخيرة عمليات بيع الدولار، الذي يستخدم بكثافة بالتوازي مع الليرة في كافة العمليات المصرفية والتجارية. وبات من شبه المستحيل سحب الدولار من أجهزة الصرف

عززت الحكومة اللبنانية رهانها على دعم مالي من الإمارات ودول خليجية أخرى لتخفيف أزماتها الاقتصادية، لكنها لم تحصل حتى الآن على أي وعود، بسبب غموض التوترات السياسية الداخلية، التي تعرقل مسار الإصلاحات للخروج من الأزمات.

وتعرق مسار الإصلاحات للخروج من الأزمات. وأوضح وزير الاقتصاد الإماراتي للصحافيين أن حكومة بلاده تعتقد أن المناخ الاستثماري في لبنان يتجه إلى الاستقرار، لكنه لم يقدم أي تعهدات بالتمويل. وقال إن التمويل "يجب أن يناقش مع الحكومة وهي ستتخذ القرار الصحيح".

ويستعد لبنان لبيع سندات دولية بنحو مليار دولار هذا الشهر. ومن المقرر أن تخصص السيولة التي سيتم جمعها لإعادة تمويل ديون مستحقة ودعم الأوضاع المالية العامة المضطربة.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد وضعت تصنيف لبنان عند "سي.أي.أي 1" قيد المراجعة مطلع الشهر الحالي تمهيدا لاحتمال خفضه. وقالت إن المساعدة المالية الخارجية المتوقعة لم تات حتى الآن.

وخفضت وكالة فيتش تصنيف لبنان إلى سي.سي.سي في أغسطس الماضي، وارجعت ذلك إلى المخاوف المتعلقة بخدمة الدين العام الذي يبلغ 86 مليار دولار ويعادل 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما وكالة ستاندر أند بورز فقد أبقّت تصنيف لبنان عند "بي سالب/ بي" مع نظرة مستقبلية سلبية، قائلة إن احتياطات النقد الأجنبي كافية لخدمة الدين الحكومي "في الأجل القريب".

وأشار سلامة إلى كثرة الحديث عن خطورة الأوضاع المالية لكنه قال إن "الإمكانات متوفرة. ونحن مستعدون في تأمين الدولارات للأسواق في لبنان".

وقال الحريري إنه سوف يتعين على لبنان تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإنه يرغب في العمل بشكل وثيق مع الإمارات للوصول إلى مرحلة النمو الموجودة في أبوظبي ودبي.

ويمكن للحصول على دعم خليجي أن يمثل حبل إنقاذ للاقتصاد اللبناني، رغم أن الصراع السياسي في بيروت ونفوذ حزب الله الموالي لإيران يمكن أن يعرقل حصول بيروت على الدعم الذي تحتاجه.

ويرى محللون أن الزيارات الخارجية أصبحت أكبر الأدوات التي يقوم بها الحريري للحكومة بعد الإخفاقات الكبيرة داخلياً واستمرار التوتر بين الأطراف السياسية المتنازعة في الداخل.

ومن المقرر أن تشمل جولة الحريري عدداً من العواصم الخليجية والأوروبية لحشد الدعم الاقتصادي،

عززت الحكومة اللبنانية رهانها على دعم مالي من الإمارات ودول خليجية أخرى لتخفيف أزماتها الاقتصادية، لكنها لم تحصل حتى الآن على أي وعود، بسبب غموض التوترات السياسية الداخلية، التي تعرقل مسار الإصلاحات للخروج من الأزمات.

وأوضح وزير الاقتصاد الإماراتي للصحافيين أن حكومة بلاده تعتقد أن المناخ الاستثماري في لبنان يتجه إلى الاستقرار، لكنه لم يقدم أي تعهدات بالتمويل. وقال إن التمويل "يجب أن يناقش مع الحكومة وهي ستتخذ القرار الصحيح".

ويستعد لبنان لبيع سندات دولية بنحو مليار دولار هذا الشهر. ومن المقرر أن تخصص السيولة التي سيتم جمعها لإعادة تمويل ديون مستحقة ودعم الأوضاع المالية العامة المضطربة.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد وضعت تصنيف لبنان عند "سي.أي.أي 1" قيد المراجعة مطلع الشهر الحالي تمهيدا لاحتمال خفضه. وقالت إن المساعدة المالية الخارجية المتوقعة لم تات حتى الآن.

وخفضت وكالة فيتش تصنيف لبنان إلى سي.سي.سي في أغسطس الماضي، وارجعت ذلك إلى المخاوف المتعلقة بخدمة الدين العام الذي يبلغ 86 مليار دولار ويعادل 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما وكالة ستاندر أند بورز فقد أبقّت تصنيف لبنان عند "بي سالب/ بي" مع نظرة مستقبلية سلبية، قائلة إن احتياطات النقد الأجنبي كافية لخدمة الدين الحكومي "في الأجل القريب".

وأشار سلامة إلى كثرة الحديث عن خطورة الأوضاع المالية لكنه قال إن "الإمكانات متوفرة. ونحن مستعدون في تأمين الدولارات للأسواق في لبنان".

وقال الحريري إنه سوف يتعين على لبنان تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإنه يرغب في العمل بشكل وثيق مع الإمارات للوصول إلى مرحلة النمو الموجودة في أبوظبي ودبي.

ويمكن للحصول على دعم خليجي أن يمثل حبل إنقاذ للاقتصاد اللبناني، رغم أن الصراع السياسي في بيروت ونفوذ حزب الله الموالي لإيران يمكن أن يعرقل حصول بيروت على الدعم الذي تحتاجه.

ويرى محللون أن الزيارات الخارجية أصبحت أكبر الأدوات التي يقوم بها الحريري للحكومة بعد الإخفاقات الكبيرة داخلياً واستمرار التوتر بين الأطراف السياسية المتنازعة في الداخل.

ومن المقرر أن تشمل جولة الحريري عدداً من العواصم الخليجية والأوروبية لحشد الدعم الاقتصادي،

بغداد تهرب للأمام بوعود الإنفاق والتوظيف

الفساد وضعف أجهزة الدولة يعرقلان عدالة التوزيع

صرفت منحة مالية خلال فترة التدريب البالغة 3 أشهر قدرها 150 دولاراً شهرياً. وقالت إن البرنامج يهدف إلى تأهيلهم للعمل في الشركات الاستثمارية ومنح الناجحين منهم قروضا ملائمة لتأسيس مشاريع متوسطة أو صغيرة من صندوق القروض المدرة للمريح في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو منحهم قروضا من خلال مبادرة البنك المركزي لإقراض الشباب.

ووعدت بشمول المتدربين بقانون الخدمات الصناعية بمنحهم قطعة أرض لإنشاء مشروع صناعي مع تمتعهم بكافة الامتيازات التي يوفرها القانون المذكور. وكان من بين الإجراءات الأخرى فتح باب التطوع للشباب في الجيش وإعادة المسوخة عقودهم من منتسبي الجيش والقوات الأمنية في كافة المحافظات.

ويشكك الخبراء وكثير من المحتجين باليات تنفيذ القرارات في ظل ضعف الأجهزة الحكومية وانتشار الفساد، خاصة أن جميع الوعود لا تكفي سوى نسبة ضئيلة من جيوش العاطلين.

ويمكن لتلك الإجراءات أن تعمق شلل الاقتصاد المعتمد على إيرادات النفط خاصة في ظل تشغيل الحكومة لنحو 7 ملايين موظف، وهو عدد يفوق جميع دول العالم عند المقارنة بعدد السكان.

ويرى الخبراء أن الحل المستدام يكمن في إصلاح مؤسسات الدولة ومكافحة الفساد ووضع قوانين واضحة للاستثمار، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية لخلق فرص العمل بدل أن تكون الحكومة المصدر شبه الوحيد للوظائف.

ويعاني العراق من عجز كبير في الموازنة في ظل مستويات أسعار النفط العالمية وارتفاع أسعار مخصصات الموازنة التشغيلية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تخلفها عن تسديد الرواتب إذا ما تراجعت أسعار النفط.

استقبلت الشكوك وعود الحكومة العراقية بزيادة الإنفاق وفتح أبواب التوظيف والمساعدات الاجتماعية في ظل ضعف الأجهزة الحكومية وانتشار الفساد، إضافة إلى إمكانية تعميق الاختلالات المالية وتكريس حالة الشلل الاقتصادي.

كما قرّر أيضا إيقاف إجراءات هدم العشوائيات، التي كانت أحد أسباب اندلاع الاحتجاجات، لحين توفير البدائل، الأمر الذي يفتح مهلة التنفيذ إلى أجل غير مسمى.

ورغم أن المجلس قال إن القرارات تمثل حزمة أولى إلا أن تلك الوعود في حال تنفيذها، لن تصل سوى إلى نسبة ضئيلة، إذ تشير البيانات إلى وجود أكثر من 3 ملايين وحدة سكنية عشوائية، غالبيتها أكواخ تفقرت إلى أبسط مقومات الحياة.

وكان مجلس الوزراء قد قرر منح 150 ألف شخص من العاطلين، الذين لا يملكون القدرة على العمل منحة شهرية تعادل نحو 150 دولاراً ولداً ثلاثة أشهر، وهو ما يكشف الطابع المؤقت لتلك الخطوة، التي لن تشمل سوى عدد ضئيل من جيوش العاطلين.

كما أعلن عن فتح أبواب التقديم للحصول على أراضٍ سكنية مخصصة لنوعي الدخل المحدود واستكمال توزيع 17 ألف قطعة سكنية للمستحقين، في محافظة البصرة، وخلال فترة زمنية لا تتجاوز 4 أسابيع.

وتضمنت الإجراءات تعزيز رصيد صندوق الإسكان لزيادة عدد المقترضين، وتمكينهم من بناء الوحدات السكنية على قطع الأراضي التي ستوزع على المواطنين، وتضمن ذلك في موازنة العام المقبل وأن تكون القروض مغطاة من الفوائد.

وأعلن مجلس الوزراء أيضا عن إعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان لبناء 100 ألف وحدة سكنية موزعة على المحافظات، ومنح الأولوية للمحافظات والمناطق الأكثر فقراً.

إصلاحات البحرين تكبح الاختلالات المالية

اتسعت مؤشرات نجاح برنامج التوازن المالي في البحرين في تخفيف حدة الاختلالات المالية، بعد أن نجح في خفض عجز الموازنة بنسبة 38 بالمئة في النصف الأول من العام. وقد انعكس ذلك في تحسّن ثقة المستثمرين، التي مكّنت النامّة من إصدار سندات في الأسواق العالمية.

وتخلّصت عنها بسبب الجدول السياسي بشأن إجراءات التقشف التي يمكن تنفيذها. وكانت البحرين، التي تملك احتياطات ضئيلة من النفط مقارنة بغيرها الخليجين، قد اتخذت إجراءات تقشفية في السنوات الأخيرة مثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة ورفع أسعار استهلاك المياه والكهرباء.

وتشير البيانات إلى زيادة الإيرادات غير النفطية في الأشهر الستة الأولى من العام بنسبة 47 بالمئة والإيرادات النفطية بنسبة 10 بالمئة، كما انخفضت النفقات الإيرادية بنحو 14 بالمئة على أساس سنوي.

وأظهر نجاح البحرين في إصدار سندات موقومة بالدولار تحسّن ثقة الأسواق المالية والمستثمرين بمستقبل اقتصاد البلاد، بعد أن ساعدها الدعم الخليجي على تخفيف حدة الأزمات التي تعاني منها وقلص الضغوط على توازنها المالية.

وأكد ولي العهد أن بلاده استطاعت تحقيق "مؤشرات مالية إيجابية" مع المحافظة على "النمو الإيجابي" للاقتصاد في السنوات العشر الأخيرة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 50 بالمئة في الفترة بين 2008 و2018.

واعتبر أن هذه النسبة "تبعث على الأرتياح وتؤكد ما يتمتع به الاقتصاد من قاعدة صلبة يقف عليها".

ومن بين أهم بنود خطط الإصلاح الاقتصادي للحكومة هو توفير فرص عمل للشباب في مختلف المجالات.

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

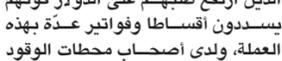
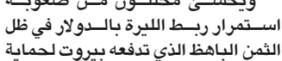
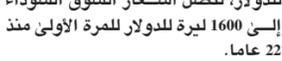
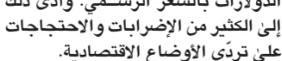
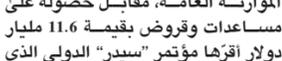
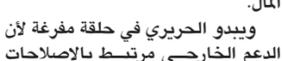
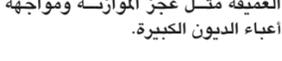
لندن - اتجهت الحكومة العراقية إلى الهروب إلى الأمام بمحاولة إطفاء الاحتجاجات بحلول ترقيعية تستخدم المسكنات المؤقتة، التي من المستبعد أن تعالج الأسباب العميقة التي فجّرت الاحتجاجات.

وكان مجلس الوزراء قد قرر منح 150 ألف شخص من العاطلين، الذين لا يملكون القدرة على العمل منحة شهرية تعادل نحو 150 دولاراً ولداً ثلاثة أشهر، وهو ما يكشف الطابع المؤقت لتلك الخطوة، التي لن تشمل سوى عدد ضئيل من جيوش العاطلين.

كما أعلن عن فتح أبواب التقديم للحصول على أراضٍ سكنية مخصصة لنوعي الدخل المحدود واستكمال توزيع 17 ألف قطعة سكنية للمستحقين، في محافظة البصرة، وخلال فترة زمنية لا تتجاوز 4 أسابيع.

وتضمنت الإجراءات تعزيز رصيد صندوق الإسكان لزيادة عدد المقترضين، وتمكينهم من بناء الوحدات السكنية على قطع الأراضي التي ستوزع على المواطنين، وتضمن ذلك في موازنة العام المقبل وأن تكون القروض مغطاة من الفوائد.

وأعلن مجلس الوزراء أيضا عن إعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان لبناء 100 ألف وحدة سكنية موزعة على المحافظات، ومنح الأولوية للمحافظات والمناطق الأكثر فقراً.

سعد الحريري
سنعمل مع الإمارات للوصول للنمو الموجود في أبوظبي ودبيسلطان المنصورى
الإمارات مستعدة لأن تكون شريكاً للبنانأمري السعيد
سنعمل مع الإمارات للوصول للنمو الموجود في أبوظبي ودبيأمري السعيد
سنعمل مع الإمارات للوصول للنمو الموجود في أبوظبي ودبيأمري السعيد
سنعمل مع الإمارات للوصول للنمو الموجود في أبوظبي ودبيأمري السعيد
سنعمل مع الإمارات للوصول للنمو الموجود في أبوظبي ودبيأمري السعيد
سنعمل مع الإمارات للوصول للنمو الموجود في أبوظبي ودبيأمري السعيد
سنعمل مع الإمارات للوصول للنمو الموجود في أبوظبي ودبي